

Distr.: Limited
19 January 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية العلمية والتقنية
الدورة الحادية والأربعون
فيينا، ١٦-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني
باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه
في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)

مشروع تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عن
تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء
الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)

إضافة**

ملخص استنتاجات وتوصيات أفرقة العمل التي أنشأتها اللجنة والتدابير
التي اتخذتها تلك الأفرقة

سُدرج المرفقات الأول إلى الثاني عشر من هذه الوثيقة، التي تتضمن ملخصات
لاستنتاجات وتوصيات أفرقة العمل والتدابير التي اتخذتها، في التذييلات الأول إلى الثاني عشر
للمرفق الثالث لتقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عن تنفيذ توصيات
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض
السلمية (اليونيسبيس الثالث) الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

* A/AC.105/C.1/L.270

** أعدت الوثيقة عقب تقديم أفرقة العمل مساهماتها.

040204 V.04-50272 (A)



المرفق الأول

فريق العمل المعني باستراتيجية الرصد البيئي

<p>رقم فريق العمل: ١</p> <p>الرؤساء: ك. برفيز تاريخي (جمهورية ايران الاسلامية)، عبد الرحيم لولو (الجمهورية العربية السورية)، أ. موفلياف (الاتحاد الروسي)</p> <p>الأمانة: جمهورية ايران الاسلامية</p>
<p>١- العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، الأرجنتين أستراليا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايطاليا، باكستان، البرتغال، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، الصين، العراق، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، لبنان، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛</p> <p>(ب) المؤسسات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،^(١) الجمعية المعنية بسلامة المنظومات الايكولوجية المائية وادارتها، وكالة الفضاء الأوروبية، الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد، المجلس الاستشاري لجليل الفضاء، مرصد مانيلا.</p>
<p>٢- بيان وجيز للمهمة:</p> <p>(أ) دراسة احتياجات ومتطلبات استخدام البيئة وحمايتها من خلال طرائق رصد محسنة توافق عليها البلدان والمؤسسات المختلفة؛</p> <p>(ب) وضع استراتيجية عالمية شاملة للرصد البيئي من أجل القيام بعمليات رصد طويلة الأمد تستند إلى القدرات الفضائية والأرضية الموجودة.</p>
<p>٣- الاستنتاجات:</p> <p>(أ) من أجل تنفيذ استراتيجية شاملة للرصد البيئي، ينبغي تقاسم البيانات المتاحة والمنتجة بين البلدان والمؤسسات لتحسين الكفاءة والاقتصاد؛</p> <p>(ب) يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تدعم اعداد الاستراتيجية من الناحية التقنية، بينما يمكن للبلدان النامية أن توفر البيانات والمعلومات الميدانية والأرضية؛</p> <p>(ج) ينبغي تعزيز الشراكة بين المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية ذات الصلة، وبناء القدرات اللازمة؛</p>

(د) أثبتت عمليات الرصد من الفضاء أنها أداة فعّالة وقوية للرصد البيئي. وقد ازداد استخدام البيانات الساتلية في الإبلاغ عن أحوال البيئة ولكن لا تزال هناك إمكانات غير مستغلة. والخطوة القادمة صوب انشاء نظام للرصد البيئي هي ادارة البيانات وانشاء قواعد بيانات تستند إلى بيانات الرصد المتحصل عليها. كما إن من الضروري اتاحة البيانات للمخططين ومتخذي القرارات والإحصائيين والعلماء المعنيين بالمسائل المتعلقة بالرصد البيئي.

٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) يقترح فريق العمل خطة عمل لاطلاق استراتيجية عالمية للرصد البيئي، تكفل الاستخدام المستدام للمنظومات الايكولوجية وتعزز التعاون الاقليمي في المسائل البيئية البالغة الأهمية. وتقضي خطة العمل بتركيز الموارد والجهود على تحقيق مزيد من التعاون التقني والعلمي، وتعزيز المعارف، وتبادل الخبرات فيما بين البلدان والمؤسسات، ووضع سياسات تفضي إلى تنمية مستدامة بيئية، والبناء على خطط العمل الوطنية الحالية في مجالي التنمية والبيئة وعلى استراتيجيات التنمية الريفية؛

(ب) تتألف خطة العمل من العناصر التقنية الأربعة التالية: '١' اقامة الشبكات وتقاسم المعارف؛ '٢' بناء المؤسسات الوطنية والاقليمية؛ '٣' نظم اقليمية لجمع المعلومات وتوزيعها؛ '٤' تطبيقات لتكنولوجيا الفضاء في الرصد البيئي. وسوف يضم كل من هذه العناصر مجموعة نواتج سيجري انجازها من خلال أنشطة معينة؛

(ج) الحل الأنجع لضمان استمرار رصد بيئي شامل متكامل وموثوق هو انشاء آلية مؤسسية تضم أنشطة ذات جوانب متعددة، علمية وتقنية واقتصادية وسياسية وقانونية وتكون ناشطة باستمرار على صعيد عالمي لصالح حماية البيئة ولمنفعة جميع البلدان. ويفترض أن يتطور هذا تدريجيا صوب انشاء نظام موحد للرصد البيئي يتسم أساسا بأنه: '١' مقبول عالميا ومتكامل وشامل؛ '٢' مدعوم بنظم محددة الهيكل لجمع البيانات على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي منسقة مع نظم المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية؛ '٣' يتضمن أدوات فعّالة لتحليل المعلومات ومعالجتها لانتاج معلومات ومعارف تكون في متناول المسؤولين وعامة الناس؛ '٤' معروف لدى مقررري السياسات ومتخذي القرارات بأنه يعرض البيانات والمعلومات في شكل ميسور الفهم؛

(د) الخطوة الأولى نحو انشاء نظام من هذا القبيل هو أن تعتمد الجمعية العامة قرارا يحدد وضعية نظام الرصد. وفي المراحل المبكرة من انشاء نظام الرصد، يمكن تنفيذ استراتيجية للرصد البيئي المتكامل والشامل من خلال مشاريع رائدة تتيح للمجتمعات المحلية أن تتخذ خطوات عملية وأن تختبر وتمارس النهج التكنولوجية الرئيسية والأفكار الأساسية.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

(أ) أعد استبيان للتعرف على ما لدى البلدان والمؤسسات الأعضاء من قدرات وامكانيات في مجال مراقبة البيئة ورصدها، ووزّع على أعضاء فريق العمل؛

(ب) بذل فريق العمل جهودا لتوسيع وتطوير أنشطته ونطاق عمله بقبول أعضاء جدد، مثل الجمعية المعنية بسلامة المنظومات الإيكولوجية المائية وإدارتها؛

(ج) استعرض فريق العمل ما هو موجود من مؤسسات واستراتيجيات الرصد العالمي، بما فيها الاستراتيجية المتكاملة للرصد العالمي ولجنة سواتل رصد الأرض، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومبادرة الرصد العالمي للأغراض البيئية والأمنية وغيرها، من أجل دراسة أوجه التداخل والثغرات وأوجه التباين؛

<p>(د) استهل فريق العمل، واضعا في اعتباره التوصية (ج) أعلاه، مشروعين رائدين: أحدهما يتعلق بتطبيقات الاستشعار عن بعد في رصد التصحر، والثاني لإنشاء معهد يُعنى باستخدام البيانات الشاملة المتكاملة في رصد البيئة، مع عقد سلسلة من حلقات العمل والأنشطة التدريبية، وكذلك مراكز اقليمية للرصد البيئي.</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ: محدودية ما يقدمه أعضاء فريق العمل من مساهمات في عمله.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأني من التنفيذ: (أ) ضمان الاستخدام المستدام للمنظومات الايكولوجية من خلال: (أ) تنفيذ نظام عملياتي لرصد ديناميات ظاهرة التصحر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في مواقع مختارة؛ '٢' مواومة التقنيات الفضائية ذات الصلة وتقييم صلاحية المناطق المتدهورة بيئيا في مواقع الاختبار؛ '٣' توفير مبادئ توجيهية لتنفيذ رصد التصحر تنفيذا فعّالا في مناطق الاختبار المختارة على ضوء ظروفها الخاصة؛ '٤' دعم بناء قدرات المؤسسات الوطنية في ميدان رصد التصحر وتقييمه؛ '٥' تعزيز الشراكة بين المنظمات والمؤسسات الوطنية ودون الاقليمية ذات الصلة؛ (ب) تعزيز التعاون على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي بشأن المسائل البيئية البالغة الأهمية. إن تكنولوجيا الرصد المعروضة في تقرير فريق العمل (A/AC.105/C.1/L.275) توفر هيكلًا شاملا وناجعا من الناحية الاقتصادية لتنظيم العمل، إذ تضم معا جميع المرافق العصرية لاستقبال البيانات والمعلومات ومعالجتها وتوزيعها، بما في ذلك المعدات الساتلية والجوية والأرضية لجمع البيانات، وتطبيقات النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) والشبكة العالمية لسواتل الملاحة (GLONASS)، ومعدات دعم الاتصالات، وبرامجيات معالجة البيانات وادماجها في نظم المعلومات الجغرافية وغيرها من نظم المعلومات.</p>
<p>٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل: (أ) عقد فريق العمل أربعة اجتماعات في فيينا أثناء دورات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة لها؛ (ب) يواصل فريق العمل تجميع معلومات شاملة يقدمها أعضاؤه بشأن استراتيجية للرصد البيئي، ويقوم حاليا باستكشاف الامكانيات وصوغ خطط التنفيذ.</p>

(أ) سيجري الاتصال بما عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المرفق الثاني

فريق العمل المعني بإدارة الموارد الطبيعية

رقم فريق العمل: ٢	الرئيس: ف. جايارامان (الهند)
١ - العضوية:	(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، شيلي، الصين، العراق، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، كندا، لبنان، المغرب، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛
(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ^(١) المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.	
٢ - بيان وجيز للمهمة:	تدعم الموارد الطبيعية مصادر رزق الغالبية العظمى من السكان في البلدان النامية. وقد وفرت الأهداف الإنمائية للألفية (A/56/326، الباب الثالث) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إطارا لإدارة الموارد الطبيعية من خلال نهج المنظومة الإيكولوجية ومشاركة المجتمع المحلي، والادارة البيئية الرشيدة. وتقرير فريق العمل يوائم توصيات اليونيسيس الثالث بشأن إدارة الموارد الطبيعية بما يتوافق مع منظوري الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي.
٣ - الاستنتاجات:	(أ) توفر تكنولوجيات رصد الأرض (الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) والنمذجة)، بصورة متزايدة، معلومات قيمة، في الحقلين الحيزي والطيفي، لتحسين فهم العمليات الاجتماعية فيما يتصل بالتفاعلات بين البشر والموارد الطبيعية والبيئية. ومن الأمثلة على ذلك، ازالة الأحراج وإعادة استزراعها في البرازيل، والتفاعلات بين السكان والبيئة في تايلند، والتنمية الريفية العتيقة والعصرية في غواتيمالا، وديناميات استخدام الأراضي والكساء الأرضي في البلدان النامية؛
(ب) في السنوات الأخيرة، استخدمت تكنولوجيات رصد الأرض في بعض البلدان لوضع نهج المنظومة الإيكولوجية في السياق المناسب لصوغ السياسات وتخطيطها، واستحداث التدخلات وآليات التنفيذ المناسبة، وتقديم الدعم المباشر إلى القاعدة التي يرتزق منها الفقراء من صائدي الأسماك والمزارعين؛	
(ج) من المهم جدا الترويج لتشغيل تكنولوجيات رصد الأرض على نطاق واسع من جانب الحكومات وهيئات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وعلى صعيدي المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة. بيد أنه من أجل تحقيق ذلك، ولكي تكون المعلومات مفيدة على جميع المستويات، لا بد من فهم دقيق للاحتياجات التي يمكن تلبيتها من خلال تكنولوجيات رصد الأرض. بيد أن استخدام تلك التكنولوجيات يجب أن يشمل جميع أصحاب المصلحة ليصبح ذا طابع تشاركي. ومن سبل الجمع بين كل أصحاب المصلحة اقامة مشاريع استرشادية أو إيضاحية. ومن شأن اتباع نهج يقوم على "ابتداء بالقاعدة" أن يزيد من	

احتمال قبول نتائج تلك المشاريع. كما أن اشراك المنظمات غير الحكومية يساعد على مراعاة شواغل القواعد الشعبية. وينطوي استخدام تكنولوجيات رصد الأرض كدعم معلوماتي للإدارة البيئية الرشيدة ولتنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات الدولية على بشائر كبيرة، وقد ثبت نجاحه بالفعل في بعض البلدان النامية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(د) يتطلب استخدام تكنولوجيات رصد الأرض قدرا كبيرا من الخبرة الفنية، كما يتطلب آليات مؤسسية لإيصال الخدمات والنواتج إلى المستعملين النهائيين. ويمثل التدريب المتخصص والشراكة المؤسسية عنصرين هامين في آليات بناء القدرات. ونظرا للحاجة الملحة إلى التدريب المتخصص في استخدام تطبيقات رصد الأرض في إدارة الموارد الطبيعية، فمن المهم تعزيز فرص التدريب المتخصص ونشر الممارسات الفضلى من خلال أنشطة بناء القدرات.

٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) يعد استخدام تكنولوجيات رصد الأرض في إدارة الموارد الطبيعية أمرا هاما لنجاح اليونيسيس الثالث وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويمكن لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، أن يقوم بدور العامل الوسيط في تشجيع ومناصرة الاستعمال الروتيني لتكنولوجيات رصد الأرض في بناء قاعدة الموارد الطبيعية، وخصوصا ضمن الإطار الذي اقترحه مؤتمر القمة العالمي. ويمثل المكتب منطلقا مثاليا لترويج هذه الفكرة من خلال الدعاية للسياسات التمكينية بين أوساط الدول الأعضاء. وهذا من شأنه أن يتيح القيام بمشاريع تجريبية لإثبات صحة الفكرة تستهدف الفئات صاحبة المصلحة، وإنشاء إطار للتعاون الدولي على ترويج الاستعمال الروتيني لتكنولوجيات رصد الأرض؛

(ب) من المهم اعداد خلاصة وافية تسلط الضوء على الممارسات الفضلى في استخدام تطبيقات رصد الأرض لأغراض إدارة الموارد الطبيعية، وفقا لتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتحليل الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة استنادا إلى التجارب الناجحة المجمعة من مختلف أنحاء العالم، والتي تجسد تنوع السياقات والتطبيقات - ستقدم الخلاصة الوافية رؤية ثاقبة لمختلف المسائل العملية، وستبين منافع استخدام تكنولوجيات رصد الأرض للفئات صاحبة المصلحة. وينبغي لفريق العمل أن يتولى هذه المهمة في أقرب وقت ممكن؛

(ج) يتطلب استخدام تطبيقات رصد الأرض في قطاع الموارد الطبيعية نهجا متعدد الجوانب، إذ يشمل تكنولوجيات خاصة بقواعد البيانات، وأطرا للنمذجة، ومواضيع متعددة، ووضع نظام لدعم اتخاذ القرارات. وهذا الطابع المتعدد الجوانب لتطبيقات رصد الأرض يتطلب تدريبا مركزا ومتخصصا، يراعي الرؤى الجديدة المنبثقة عن توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويمكن لمكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يأخذ زمام المبادرة في تنظيم دورات تدريبية متخصصة، مستفيدا من الخبرات الفنية والمرافق المتاحة في المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، التي أنشئت في مختلف أنحاء العالم.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

شرع فريق العمل في إعداد الخلاصة الوافية، التي تمثل توثيقا للممارسات الفضلى.

<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p> <p>أفضت محدودية مساهمات أعضاء فريق العمل بشأن هذا الموضوع، فيما يخص التجارب الناجحة والدروس المستفادة وآراء الخبراء التي تجسد تنوع السياقات وتطبيقات رصد الأرض، إلى اعاقا وضع الصيغة النهائية لتقرير فريق العمل. ومن ثم فإن التقرير في شكله الحالي لا يمكن أن يمثل توثيقاً لآراء جميع أعضاء فريق العمل وخبراتهم.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:</p> <p>(أ) وفقاً لما جاء في توصيات اليونسيس الثالث، سيؤدي تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق العمل إلى حشد الرأي العام لصالح استخدام تكنولوجيات رصد الأرض في إدارة الموارد الطبيعية، خصوصاً في البلدان النامية؛</p> <p>(ب) من شأن ادماج تطبيقات رصد الأرض في إدارة الموارد الطبيعية أن يعزز الجهود الجارية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلاً عن دعم قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة في كل أنحاء العالم على اتخاذ القرارات بشأن إدارة الموارد الطبيعية.</p>
<p>٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:</p> <p>يبدل فريق العمل جهوداً لاعداد خلاصة وافية، تمثل توثيقاً للممارسات الفضلى، المستقاة من مختلف أنحاء العالم، في ادارة الموارد الطبيعية.</p>

(أ) سيجري الاتصال بها عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المرفق الثالث

فريق العمل المعني بالتنبؤ بالطقس والمناخ

<p>رقم فريق العمل: ٤ الرئيسان: ف. د. شانتوش (البرتغال)، ود. هينسمان (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية) الأمانة: أ. أنتونيش (البرتغال)</p>
<p>١- العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، الصين، العراق، الفلبين، كازاخستان، كندا، كوبا، لبنان، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛</p> <p>(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،^(١) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.</p>
<p>٢- بيان وجيز للمهمة:</p> <p>مواجهة التحديات العالمية المتعلقة لتعزيز التنبؤ بالطقس والمناخ من خلال تعاون دولي موسع في ميدان تطبيقات سواتل الأرصاد الجوية.</p>
<p>٣- الاستنتاجات:</p> <p>(أ) إن الخطط الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا خطط المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تتناول على نحو مباشر الأنشطة اللازمة لتعزيز التنبؤ بالطقس والمناخ من خلال تعاون دولي موسع في ميدان تطبيقات سواتل الأرصاد الجوية؛</p> <p>(ب) اتفق فريق العمل على أن الآليات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها تمثل وسيلة فعّالة للتعاون الدولي على تحقيق الأهداف المبينة في خطط المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.</p>
<p>٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:</p> <p>(أ) تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، من خلال دوائرها الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والهيدرولوجية، تنفيذًا للخطة الطويلة الأمد للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بما في ذلك توفير الموارد المالية اللازمة؛</p> <p>(ب) دعم المؤسسات الوطنية والدولية التي توفر النظم الفضائية (النظم العملياتية وكذلك نظم البحث والتطوير) والتي تسعى لاستيفاء متطلبات الرصد التي وضعتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.</p>

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

إن نظام الرصد الفضائي الموجود كاف لتوفير البيانات والنواتج والخدمات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الحالية في مجال التنبؤ بالطقس والمناخ، كما إن التصور الحالي للنظام المقبل يستجيب للاحتياجات المتزايدة في هذا المجال. وتذكر على وجه الخصوص في هذا الصدد هيتان دوليتان، هما فريق التنسيق المعني بسواتل الأرصاد الجوية واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض. وقد بدأ فريق التنسيق في عام ١٩٧٢ كفريق غير رسمي للتنسيق فيما بين مقدمي خدمات السواتل لأول نظام عالمي في المدار الثابت بالنسبة للأرض. والأعضاء المؤسسون للفريق هم المؤسسة الأوروبية لبحوث الفضاء، والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة الأمريكية، والوكالة اليابانية للأرصاد الجوية. وفي عام ٢٠٠٢، أصبحت وكالات الفضاء المعنية بالبحث والتطوير، التي تسهم في العنصر الفضائي من نظم الرصد العالمية، أعضاء في فريق التنسيق. وقد أنشئت اللجنة المعنية لسواتل رصد الأرض في عام ١٩٨٤ نتيجة لتوصيات صدرت عن مؤتمر القمة الاقتصادي لمجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع. وهي تمثل همزة الوصل المعنية بالتنسيق الدولي لأنشطة رصد الأرض ذات الصلة بالفضاء فيما بين وكالات الفضاء، وتشجع التكامل والتوافق بين نظم رصد الأرض التجريبية والعملياتية المحمولة في الفضاء من خلال التنسيق في تخطيط البعثات وتعزيز الاطلاع التام على البيانات دون تمييز، ووضع معايير للنواتج البيانية، واستحداث نواتج وخدمات وتطبيقات بيانية متوافقة.

٦- بيان معوقات التنفيذ:

محدودية الموارد المتاحة لدعم المؤسسات الوطنية والدولية ولتوفير تدريب واف، خصوصا في البلدان النامية.

٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:

إن توسيع نطاق التنبؤات الموثوقة بالطقس والمناخ وتقييم أسباب ومجرى تغير منظومة الأرض على المدى الطويل كانا إنجازين كبيرين للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمؤسسات الشريكة لها ينطويان على منفعة جلية للبشرية. بيد أنهما فتحا الطريق أيضا أمام طائفة أوسع من الاحتمالات في المستقبل. فالحسائر السنوية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، ومعظمها يتعلق بالطقس، تتجاوز في المتوسط هلاك ٥٠.٠٠٠ شخص وعشرات البلايين من الدولارات. ويدل بعض الأنشطة البحثية على أن تغير المناخ على المدى الأطول سيؤثر على توزيع الأحداث الطقسية وتواترها وشدها. وللقرارات السنوية المتعلقة بانتاج الأغذية والألياف، وبالاستثمارات المتعددة السنوات في تطوير البنى التحتية وإدارة موارد المياه العذبة، كمجرد أمثلة قليلة للمسائل الاجتماعية - الاقتصادية المعاصرة، يمكن أن تستفيد فائدة كبيرة من وجود خدمات ومنتجات موسعة وموثوقة، مثل:

(أ) الإنذار بأحداث طقسية شديدة التدمير قبل قدومها بـ ٣٠ دقيقة: من المعروف، مثلا، أن التنبؤ بالأعاصير الدوامية قبل قدومها بأكثر من ١٠ دقائق أمر بالغ الصعوبة ولكنه ضروري في المناطق المعرضة لها؛

(ب) التنبؤ بمسار الأعاصير قبل قدومها بـ ٥ أيام، بهامش خطأ قدره +/- ٣٠ كيلومترا: من أجل تقليل عدد الإنذارات الخاطئة الناجمة عن هامش التشكك الحالي بشأن مكان قدوم الإعصار إلى اليابسة، الذي يبلغ ٤٠٠ كيلومتر في ٣ أيام؛

(ج) التنبؤ بالطقس قبل ١٠-١٤ يوماً: يمكن للقياسات الجديدة، خصوصاً قياسات الرياح في الغلاف الجوي السفلي، وللتطورات الكبيرة في قدرات النمذجة أن تدفع بإمكانات التنبؤ بالطقس على المدين القريب والمتوسط إلى حدودها القصوى؛

(د) تقدير المعدل الاقليمي لهطول الأمطار في ١٢ شهراً: تدل الجهود المبذولة مؤخراً في مجال نمذجة دورة الماء العالمية إلى إمكانية تقرير اسقطات دورة الماء لأقاليم معينة من رصد دورة الماء على نطاق العالم؛

(هـ) التنبؤ بأحداث "النينيو" لمدة ١٥-٢٠ شهراً: يبين استقراء حادثي "النينيو" الأخيرين أن هذا ممكن باستخدام منظومة وافية من قدرات الرصد الفضائي والموضعي، مقترنة بجهود نمذجة مركزة؛

(و) التنبؤ بالمناخ لمدة ١٠ سنوات: يعتبر التنبؤ بالمناخ على مدى عقد من الزمن ممكناً من الناحية النظرية، بتوسيع نطاق النظم البحثية الجاري نشرها حالياً لتشمل النظم العملية المقبلة.

٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:

نظم فريق العمل، منذ تكوينه، عدة حلقات عمل واجتماعات شملت تلك التي نظمت أثناء دورات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة لها. وقد أكمل فريق العمل استعراضه، وسيؤدي تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه إلى تحسين التنبؤ بالطقس والمناخ من خلال تعاون دولي موسع في ميدان تطبيقات سواتل الأرصاد الجوية.

(أ) سيجري الاتصال بها عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المرفق الرابع

فريق العمل المعني بالصحة العامة

رقم فريق العمل: ٦	الرئيس: ج. هاميلتون (كندا)
١- العضوية:	
(أ) البلدان: أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، اكوادور، ايران (جمهورية - الاسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، سلوفاكيا، الصين، العراق، الفلبين، كازاخستان، كندا، كوبا، نيجيريا، لبنان، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية؛	
(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الصحة العالمية، ^(١) المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيبلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.	
٢- بيان وجيز للمهمة:	
تحسين خدمات الصحة العمومية بتوسيع وتنسيق الخدمات الفضائية للتطبيب عن بعد.	
٣- الاستنتاجات:	
(أ) هناك حاجة مشروعة إلى الخدمات الفضائية للتطبيب عن بعد، سواء في البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية أو في البلدان الأقل منها نمواً؛	
(ب) إضافة إلى التطبيب عن بعد، للتكنولوجيات الفضائية استخدامات أخرى في تحسين الصحة العمومية، مثل:	
١٠ استبانة ورصد الظروف التي تساعد على ظهور أمراض معينة؛	
٢٠ إجراء استقصاءات على الصعيد الوطني لاستبانة ورصد انتشار الأمراض المعدية؛	
٣٠ حفظ بيانات عن الممارسات الطبية الفضلى، وتعميم تلك المعلومات على الصعيد العالمي؛	
٤٠ استخدام تكنولوجيات الفضاء في التشخيص المستمر لعامة الناس والإحصائين الطبيين.	
(ج) إن استخدام تكنولوجيات الفضاء في الميادين المذكورة أعلاه ينطبق خصيصاً على رصد الكوارث وتخفيفها، إضافة إلى تحسين الأحوال الصحية لعامة الناس.	
٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:	
(أ) انشاء أمانة؛	
(ب) إيجاد موارد لإنجاز المهمة حسبما هو مذكور أعلاه، ولإيصال النواتج وفقاً لخطة عمل الفريق، أي بتنظيم مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة لإحصائبي التطبيب عن بعد، وانشاء شبكة دولية لتدبر الأمراض، وإعداد تقرير عن حالة وإمكانات التطبيب عن بعد على نطاق العالم.	

<p>٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:</p> <p>(أ) جرى نقاش أولي مع المجلس الاستشاري لجيل الفضاء بشأن امكانية قيامه بتوفير خدمات الأمانة؛</p> <p>(ب) اقترحت بلغاريا عقد مؤتمر بشأن التطبيب عن بعد، بالاقتران مع معرض تجاري لأجهزة التطبيب عن بعد والرعاية المنزلية عن بعد، يعتزم عقده في لكسمبرغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p> <p>عدم القدرة على إيجاد موارد كافية؛ فنقص التمويل هو المعوق الرئيسي.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:</p> <p>(أ) تحسين عام لرفاه الناس في كل أنحاء العالم؛</p> <p>(ب) الارتقاء بقدرات رصد الأمراض وتدبرها على الصعيدين الوطني والعالمي؛</p> <p>(ج) تحسين فرص التعليم لعامة الناس وللإحصائيين الطبيين؛</p> <p>(د) المساعدة على رصد الكوارث الطبيعية والاصطناعية وتخفيف مخاطرها.</p>
<p>٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:</p> <p>(لم تقدم أي معلومات)</p>

(أ) لغرض تلقي المعلومات فقط.

فريق العمل المعني بإدارة الكوارث

الرؤساء: لي تشوانرونغ (الصين)، ج. بریتون (فرنسا)، س. باراشار (كندا) الأمانة: الصين، فرنسا، كندا	رقم فريق العمل: ٧
<p>١- العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، أكوادور، ألمانيا، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، السنغال، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كازاخستان، كندا، كوبا، كولومبيا، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان؛</p> <p>(ب) المؤسسات: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية،^(١) وكالة الفضاء الأوروبية، الرابطة الأوروبية للسنه الدولية للفضاء، المجلس الاستشاري لجليل الفضاء، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.</p>	
<p>٢- بيان وجيز للمهمة:</p> <p>دراسة واقتراح تنفيذ نظام عالمي عملياتي متكامل، خصوصا من خلال التعاون الدولي، لإدارة جهود تخفيف الكوارث الطبيعية والإغاثة والوقاية منها، بالاستعانة بخدمات رصد الأرض والاتصالات وغيرها من الخدمات الفضائية، مع الاستفادة القصوى من القدرات الموجودة وسد الثغرات الموجودة في الشمول العالمي.</p>	
<p>٣- الاستنتاجات:</p> <p>(أ) تصيب الكوارث، مثل الفيضانات والزلازل والحرائق والطفوح النفطية وموجات الجفاف والانفجارات البركانية، جميع أنحاء العالم دون تمييز؛ ومن ثم يلزم بذل جهود دولية منسقة لتقليل آثارها إلى أدنى حد ممكن. والإغاثة من الكوارث تتطلب قواعد بيانات جغرافية - اجتماعية أو خرائط مواضيعية ملائمة التوقيت وحديثة العهد، كما تتطلب تحليلات للأحوال القائمة من خلال كل أطوار اجراءات تدبر الكوارث، أي الوقاية والتخفيف والتأهب والرد والانعاش؛</p> <p>(ب) يمكن لتكنولوجيا الفضاء، كتلك المستخدمة في رصد الأرض (بما فيها سواتل الأرصاد الجوية) والاتصالات، كذلك الملاحه وتحديد المواقع، أن توفر المعلومات اللازمة لتدبر الكوارث ووسائل نقل تلك المعلومات إلى متخذي القرارات في الأوان المناسب. وقد استثمرت مبالغ ضخمة، ويُعتمد استثمار المزيد، على نطاق العالم لتدعيم المعدات الفضائية في المجالات المذكورة أعلاه وكذلك ما يرتبط بها من بني تحتية أرضية؛</p>	

(ج) غير أن قابلية تلك المعدات للاستخدام في تدبير الكوارث، واستخدامها الفعلي في هذا المجال، لا يزالان متخلفين كثيرا عن الجهود التطويرية، ويظلان أحد التحديات الكبرى في كل أنحاء العالم تقريبا. وثمة مجموعة من الجهود الدولية الملحوظة في هذا الشأن، مثل الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى وتشكيلة سواتل رصد الكوارث ومبادرة الرصد العالمي للأغراض البيئية والأمنية واستراتيجية الرصد العالمي المتكاملة والأعمال التي قام بها مؤخرا الفريق المعني برصد الأرض، تستهدف تلبية الاحتياجات التطويرية واستخدام معدات فضائية أكثر ملاءمة لأغراض تدبير الكوارث؛ ويلزم مواصلة وتدعيم جميع هذه المبادرات الجارية؛

(د) غير أن هناك ثغرة كبيرة في جميع مجالات استخدام تكنولوجيا الفضاء (التقني والعملي والتعليمي/التدريسي والتنظيمي والمالي) في تدبير الكوارث على صعيد عالمي، ويرجح أن تظل تلك الثغرة موجودة ما لم يتبع نهج منسق أكثر تكاملا. ويعزى هذا إلى ضخامة هذا التحدي وتنوع جوانبه، والافتقار إلى جهود متواصلة ومركزة ومنسقة لتلبية احتياجات الأوساط المعنية بتدبير الكوارث؛

(هـ) في جميع البلدان تقريبا، تتوزع مسؤوليات تدبير الكوارث جهات مختلفة، وتفتقر الهيئة المسؤولة عن حماية المدنيين إلى فهم ما تجلبه تكنولوجيا الفضاء من منافع لهم. فليس لديها ما هو ضروري من القدرات، مثل الأدوات والمرافق والخبرة الفنية، لمعرفة أو تقييم ما يلزم من المعلومات المستمدة من الفضاء، ولاستخلاص المعلومات اللازمة من المعدات الفضائية، ولاحالة تلك المعلومات أو استيعابها أو استخدامها في الوقت المناسب.

٤ - توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) التوصية ١- انشاء هيئة دولية لتنسيق شؤون الفضاء، تسمى مثلا "المنظمة الدولية لتنسيق الأنشطة الفضائية المتعلقة بتدبير الكوارث"، لكي تتولى: '١' تقديم خدمات فضائية ميسورة التكلفة وشاملة وذات منفعة عالمية دعما لتدبير الكوارث، من خلال الاستغلال التام للمعدات والمرافق الفضائية والأرضية الموجودة والمزمنة، وبمشاركة تامة من جانب المؤسسات والآليات الموجودة، بما فيها الهيئات المعنية بتدبير الكوارث؛ '٢' التوصل إلى تطوير وتنفيذ وتشغيل نظام عالمي متكامل لتوفير الدعم الفضائي لتدبير الكوارث، يتولى معالجة كل أطوار تدبير الكوارث، بما فيها الوقاية والتخفيف والتأهب والرد والانعاش، ويشمل جميع أصحاب المصلحة، مثل مشغلي المركبات الفضائية ومقدمي خدمات القيمة المضافة والمؤسسات الوطنية.

ويوصي فريق العمل باتباع نهج براغماتي يركز على خبرات المبادرات العملية القائمة، مثل الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى، في مرحلة الرد ويوسع دور المنظمة المقترحة ليشمل كل أطوار تدبير الكوارث.

وتتولى المنظمة المقترحة دعم '١' الجهود المبذولة ضمن اطار استراتيجية الرصد العالمي المتكاملة ومؤتمر القمة المعني برصد الأرض ومبادرة الرصد العالمي للأغراض البيئية والأمنية وغيرها من أجل استحداث تصاميم فضائية أكثر ملاءمة لاحتياجات الأوساط المعنية بتدبير الكوارث وسد الثغرات المعلوماتية والرصدية؛ '٢' جهود التعليم والتدريب التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب) واليونسكو وغيرهما لضمان التدعيم التدريجي لاجراءات تدبير الكوارث؛

(ب) التوصية ٢- إنشاء صندوق لتوفير موارد مستدامة يمكن الاستعانة بها في استخدام تكنولوجيا الفضاء لدعم تدبر الكوارث وفي تزويد هيئات حماية المدنيين بالقدرة على استخدام تلك التكنولوجيا. ويفترض أن يكون المساهمون الرئيسيون في الصندوق وكالات التنمية والاعانة وأولئك الذين سيستفيدون في المقام الأول من تخفيف الكوارث، مثل شركات التأمين ومؤسسات الإقراض والمستعملين النهائيين.

(ج) التوصية ٣- يشجع الفريق الدول الأعضاء بقوة على تخصيص جزء من مواردها وأموالها المرصودة لتدبر الكوارث لاستخدام تكنولوجيا الفضاء ولتحديد نقاط اتصال وحيدة تتولى تركيز جهودها الداخلية في مجال تدبر الكوارث وضمان ترابطها مع الجهود الخارجية.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

فيما يتعلق بالتوصية ١:

أعد فريق العمل اقتراحات بشأن خطط عمل لتنفيذ كل توصية على النحو المبين أدناه:

(أ) ضمان الحد الأدنى من الدعم اللازم لبدء تشغيل المنظمة المقترحة؛

(ب) إنشاء مكتب تنسيقي صغير يتألف من موظفين تنتدبهم الدول الأعضاء؛

(ج) تحديد الوظائف الرئيسية للمنظمة المقترحة (الإدارة وتنسيق السياسات وتوحيد مواصفات المنتجات وبناء القدرات اللازمة للبلدان النامية وتوفير التعليم والتدريب للمستعملين النهائيين ولأصحاب المصلحة وتحليل منافع الفضاء والترويج لها)؛

(د) إنشاء موقع على الويب لتوفير منفذ مركزي إلى أراشيف بيانات رصد الأرض؛

(هـ) إنشاء فهرس للنواتج النموذجية؛

(و) إنشاء سجل لحالات الانتفاع الفعلي؛

(ز) القيام، في غضون ستة أشهر، بصوغ خطة تنفيذ لتحديد:

١، الهيكل الإداري والتنظيمي؛

٢، متطلبات الأداء الفعال للوظائف؛

٣، الموارد اللازمة؛

(ح) ضمان الموافقة على خطة التنفيذ؛

(ط) تحقيق الهدف المتمثل في وجود منظمة تؤدي وظائفها بالكامل في غضون ثلاث إلى خمس سنوات.

فيما يتعلق بالتوصية ٢:

(أ) ضمان الحد الأدنى من الدعم اللازم لدراسة الغاية من إنشاء الصندوق؛

(ب) إنشاء فريق عامل يتولى تحديد الاحتياجات وصوغ الخيارات واقتراح الحلول المفضلة والتوصية بخطة للتنفيذ؛

(ج) تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء صندوق أولي بعد سنة واحدة من صدور الموافقة وصندوق مكتمل في غضون ثلاث سنوات.

<p>فيما يتعلق بالتوصية ٣:</p> <p>(أ) إذكاء الوعي بالقضايا والاحتياجات؛</p> <p>(ب) الترويج للمنافع، وخصوصا من خلال جهود للتوعية بها ومشاريع استرشادية لصالح البلدان النامية واثبات صحة الرد المستند إلى الفضاء.</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p> <p>تحقيقا لهذه المبادرة الهامة ولتوصيات فريق العمل، ينبغي أن يكون هناك أولا لدى وكالات الفضاء التي تمول أعمال فريق العمل التزام ورغبة في تنسيق واستخدام شتى معداتها الفضائية لهذا الغرض. وينبغي لها، ثانيا، أن تسهم، جنبا إلى جنب مع سائر أصحاب المصلحة، في بدء عملية التنفيذ بهدف انشاء الكيان المقترح لتدبر الكوارث.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:</p> <p>(أ) تيسير وصول جميع البلدان إلى المعلومات المستمدة من الفضاء في جميع مراحل الكوارث؛</p> <p>(ب) انشاء هيئة دولية تعنى بالفضاء والكوارث الطبيعية والتكنولوجية بصورة متسقة ومنسقة؛</p> <p>(ج) خفض الحسائر التي يتكبدها كل بلد بسبب الكوارث الطبيعية خفضا كبيرا على المدى الطويل: باعتماده سياسات محسنة لتخطيط المدن واستخدام الأراضي في مرحلة اتقاء الكوارث، وبارسائه قاعدة أكثر دقة وموثوقية للتنبؤ بالمخاطر ولالإلذار المبكر؛ وبنائه قدرة أشمل على استخدام الخدمات الفضائية استخداما تاما في مرحلة مواجهة الطوارئ.</p>
<p>٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:</p> <p>أبجز فريق العمل تقريره الختامي.</p>

(أ) لغرض تلقي المعلومات فقط.

المرفق السادس

فريق العمل المعني بتقاسم المعارف

رقم فريق العمل: ٩	الرئيسان: م. عثمان (ماليزيا) وف. كاسابوغلو (اليونان) الأمانة: ماليزيا
١- العضوية:	(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، ماليزيا، اليونان؛ (ب) المؤسسات: المجلس الاستشاري لجيل الفضاء.
٢- بيان وجيز للمهمة:	ترويج استعمال خدمات الاتصال الفضائية في تحسين تقاسم المعارف.
٣- الاستنتاجات:	(أ) للقدرة على الاتصال أهمية جوهرية في تنمية كثير من المجتمعات في العالم. فكثيرا ما يتعذر توفير الخدمات للمناطق المعزولة، كالجزر والمناطق الجبلية، باستخدام الوسائل الأرضية. أما خدمات الاتصال الفضائية فلا تقيدها العوامل الجغرافية، ومن ثم تصبح هي الخيار الوحيد لكثير من المجتمعات؛ (ب) إن نظم الاتصال الفضائية قادرة على توفير أرقى التكنولوجيات مثل الاتصالات العريضة النطاق والاتصال الهاتفي المتنقل واختيار عرض النطاق حسب الطلب؛ (ج) إن خدمات الاتصال الفضائية كانت دائما مشاريع ضخمة يضطلع بها عادة القطاع الخاص تجاوبا مع قوى السوق التنافسية؛ (د) إن إيجاد المعارف الجديدة ووضعها موضع التطبيق أمر أساسي لبقاء أي اقتصاد تقريبا، ويمكن استخدامه في توليد منافع اقتصادية في المستقبل. ولجعل تقاسم المعارف حقيقة واقعة، يلزم توافر بني تحتية مناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لخدمات الاتصال الفضائية أن توفر التواصل اللازم لتحسين تقاسم المعارف.
٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:	(أ) تبين مرافق الاتصالات الفضائية الموجودة والمزمع انشاؤها التي تلتزم بتيسير النفاذ إليها عالميا؛ (ب) استبانة العقبات التي تعترض تنفيذ نظام للاتصالات الفضائية؛ (ج) صوغ سياسات وخطط استراتيجية يمكن أن تفضي إلى ترويج استخدام نظم الاتصالات الفضائية في تحسين تقاسم المعارف.

<p>٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:</p> <p>تجرى حاليا دراسة استقصائية لتقييم قدرات الاتصالات الفضائية الموجودة داخل الدول الأعضاء. وقد أعد استبيان لهذا الغرض وجرى تعميمه على الدول الأعضاء، بمساعدة مكتب شؤون الفضاء الخارجي.</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p> <p>لم تحدد أي عقبات لأن نتائج الاستقصاء لم تدرس بعد.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأني من التنفيذ:</p> <p>تعزيز التعاون الوطني والاقليمي والعالمي بشأن استعمال خدمات الاتصال الفضائية في تحسين تقاسم المعارف.</p>
<p>٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:</p> <p>(أ) عقد فريق العمل اجتماعين في فيينا أثناء دورتي لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتها الفرعية العلمية والتقنية؛</p> <p>(ب) عقد فريق العمل اجتماعا في بانكوك بمناسبة انعقاد حلقة العمل حول اسهام تكنولوجيا الاتصالات الفضائية في تضييق الهوة الرقمية، التي نظمت لصالح بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛</p> <p>(ج) يقوم فريق العمل حاليا بتجميع المعلومات المتعلقة بمرافق الاتصالات الفضائية الموجودة في الدول الأعضاء.</p>

المرفق السابع

فريق العمل المعني بالنظم العالمية لسواتل الملاحة

<p>رقم فريق العمل: ١٠</p> <p>الرئيسان: ك. هودجكنز (الولايات المتحدة الأمريكية) و م. تشابارولي (إيطاليا)</p> <p>الأمانة: الهند، ماليزيا (لاعداد التقرير)، الاتحاد الدولي للاتصالات (لادارة ساحة الحوار على الويب)</p>
<p>١ - العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، زامبيا، شيلي، الصين، العراق، فرنسا، الفلبين، كندا، كولومبيا، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، النمسا، نيجيريا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛</p> <p>(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الطيران المدني الدولية (الايكاو)، الاتحاد الدولي للاتصالات، وكالة الفضاء الأوروبية، المفوضية الأوروبية، المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية (اليوروكنترول)، لجنة الربط بين الخدمات المدنية الخاصة بالنظام الدولي لتحديد المواقع، والرابطة الأوروبية للسنة الدولية للفضاء، المعهد الأمريكي للملاحة الجوية والفضائية، الرابطة الدولية لمعاهد الملاحة، الرابطة الدولية للجيوديسيا، المكتب الدولي للأوزان والمقاييس، الرابطة الدولية لرسم الخرائط، الاتحاد الدولي للمساحين، والخدمة الدولية للنظام العالمي لتحديد المواقع.</p>
<p>٢ - بيان وجيز للمهمة:</p> <p>(أ) استقصاء الجهود المبذولة حاليا للتوصل إلى نظام راديوي ساتلي متعدد الأنساق لأغراض الملاحة وتحديد المواقع؛</p> <p>(ب) تقييم نماذج التعاون الدولي الحالية وتحديد ما يمكن استخدامه منها في تطوير النظم العالمية لسواتل الملاحة (GNSS) وخدماتها؛</p> <p>(ج) اقتراح توصيات محددة على هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وسائر المنظمات الدولية بشأن تدابير لتعزيز مصالح مستعملي تلك النظم وزيادة الوعي بها وتحسين نوعيتها وتيسير استعمال خدماتها، خصوصا في البلدان النامية.</p>

٣- الاستنتاجات:

(أ) من المسلّم به عموماً أن النظم العالمية لسواتل الملاحة (GNSS) وملحقاتها هي أداة مفيدة في مجموعة واسعة من التطبيقات المجتمعية والمدنية والتجارية. ويعمل مورّدو النظم على زيادة وعي مقررّي السياسات بمنافع هذه التكنولوجيا، ولكن هذه المهمة تتطلب موارد تفوق ما لدى أي مشغّل منفرد. ومن السهل أن تُنشأ لهذا الغرض آلية تنسيق تضم مشغلي تلك النظم وملحقاتها، كما تضم المنظمات الدولية المعنية؛

(ب) يبدو أن عامة الناس والخبراء الحكوميين وغير الحكوميين يفهمون الجدوى الأساسية لما توفره نظم GNSS من خدمات في مجالات الملاحة وتحديد المواقع والتوقيت. ومع أن مشغلي تلك النظم الحاليين والمقبلين يعملون في جو تنافسي فمن المتوقع تماماً أن يزداد تعاونهم من أجل تقديم خدمة أفضل لأوساط المستعملين. ولا بد لأي جهود وصول من أن تتجاوز مجرد نشر الوعي بين عامة الناس والخبراء إلى تقديم المساعدة في ادماج تلك النظم في البنى التحتية الأساسية (الحكومية والتجارية والعلمية) للبلدان، خصوصاً في العالم النامي. وهذا يتطلب عقد حلقات عمل اقليمية منتظمة (شبيهة بتلك التي نظمتها مؤخرًا مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة)، ووضع "خرائط طرق"، وكذلك اعداد تقارير تقنية لبدء تقديم خدمات تلك النظم في البلدان النامية؛

(ج) يعتبر أمن وسلامة اشارات النظم العالمية لسواتل الملاحة من الأولويات العليا لدى أوساط المستعملين على النطاق العالمي، بصرف النظر عن التطبيق. وثمة حاجة ماسة لمساعدة السلطات الوطنية والاقليمية المعنية، خصوصاً في البلدان النامية، على انشاء آليات لاستبانة وازالة مصادر التداخل الذي يمكن أن ينتقص من نوعية الاشارات الصادرة عن نظم GNSS وملحقاتها.

٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) ينبغي لمورّدي نظم GNSS وملحقاتها أن ينشئوا لجنة دولية معنية بتلك النظم تضم المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل الأغراض التالية: '١' تشجيع التوافق وقابلية التشغيل المتبادل؛ '٢' استبانة آليات لتنفيذ التدابير الرامية إلى صون موثوقية الاشارات وسلامتها على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي؛ '٣' انشاء مراكز لاعلام المستعملين؛ '٤' وضع "خرائط طرق" واعداد تقارير تقنية لتقديم فكرة عن خدمات تلك النظم؛ '٥' تنظيم حلقات عمل اقليمية؛ '٦' توفير فرص للتدريب على استعمال تلك النظم، خصوصاً في البلدان النامية. وربما يلزم أن تكون هناك أمانة للجنة المقترحة، تتولى تيسير تبادل المعلومات بين مستعملي النظم ومورّديها، ودون مساس بأدوار ووظائف مقدمي خدمات تلك النظم وأدوار ووظائف منظمات دولية مثل منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة البحرية الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات؛

(ب) '١' ينبغي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، من خلال برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، أن يواصل عقد حلقات عمل اقليمية لترويج استعمال نظم GNSS وملحقاتها وفي البلدان النامية؛

'٢' ينبغي للمراكز الاقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة، أن تنظر في ادراج برامج خاصة بتلك النظم في أنشطتها التدريبية؛

'٣' ينبغي للمكتب، بالتعاون مع مورّدي تلك النظم وملحقاتها، أو مع اللجنة الدولية المقترحة، أن يحتفظ بموقع على الويب يُطوّر بحيث يضم معلومات عن أوصاف النظم، والتطورات الأخيرة في التطبيقات وفرص التدريب، ومصادر المساعدة على ادماج تلك النظم في البنى التحتية الوطنية وعلى صون موثوقية الاشارات

وسلامتها على الصعيدين الوطني والاقليمي. ويمكن للجنة المقترحة أن تصوغ فكرة وهيكل ذلك الموقع، وأن تحدد طرائق عمل لجمع المعلومات وتحديثها بانتظام. ومتى تم فعل ذلك، يمكن أن يصبح ذلك الموقع جزءاً من موقع مكتب شؤون الفضاء الخارجي على الويب، يتولى المكتب صونه بالتعاون مع اللجنة المقترحة، رهنا بتوافر موارد كافية.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

بدأ فعلاً تنفيذ التوصية ٤ (ب) '١' الواردة أعلاه بسلسلة من أربع حلقات عمل اقليمية (في زامبيا وشيلي وماليزيا والنمسا) واجتماعين دوليين للخبراء بشأن استخدام نظم GNSS في التنمية المستدامة، عقدت جميعاً في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، واشتركت في رعايتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة ووكالة الفضاء الأوروبية. كما عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حلقة عمل استعرضت التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الدولي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وركزت تلك الحلقة على وضع اطار مرجعي للجنة المقترحة. ويعتزم عقد اجتماع آخر في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٦- بيان معوقات التنفيذ:

فيما يتعلق بالتوصيات التي تتطلب اجراءات من جانب مكتب شؤون الفضاء الخارجي، يتمثل أحد المعوقات الرئيسية في محدودية الموارد، بما فيها الموارد الموظفة، المتاحة للاضطلاع بأعمال اضافية، خصوصاً ضمن اطار برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. ويصح الشيء ذاته على التوصيات التي تتطلب موارد اضافية من جانب موردي النظم. ومع أن تطبيقات نظم GNSS تحظى بتنسيق جيد من خلال الإيكاو، سوف تواجه اللجنة المقترحة مهمة شاقة في ترويج تطبيقات تلك النظم في ميادين أخرى غير الطيران المدني. ويعزى هذا في المقام الأول إلى أن بعض التطبيقات المتعلقة بتوفير خدمات في مجال الملاحة والتحديد الدقيق للمواقع خارج نطاق الطيران المدني، تتوقف على ما هو متاح في البلد من مرافق اتصالات وبنى تحتية أخرى. ولا توجد حتى الآن هيئة دولية تتولى الاشراف على مواصفات المعدات والخدمات وتنسيقها.

٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:

تتضمن المنافع المتأتية من تنفيذ التوصية الواردة في الباب ٤ (أ) أعلاه زيادة وعي مقرري السياسات بفوائد نظم GNSS وما يترتب على ذلك من ازدياد في الدعم السياسي يؤدي إلى قيام الحكومة بتمويل ادماج تلك النظم ضمن البنية التحتية للبلد. أما المنافع المتأتية من تنفيذ التوصيات الواردة في الباب ٤ (ب) أعلاه فتشمل زيادة فرص التدريب على تلك النظم لصالح البلدان النامية، وتيسير اطلاع البلدان النامية على المعلومات المتعلقة بتلك النظم وملحقاتها، وكذلك تطبيقاتها والخدمات المتاحة في هذا المجال، وتعزيز الخدمات الاستشارية التقنية المقدمة إلى البلدان النامية لكي تستعمل تلك النظم في أنشطتها الانمائية.

٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:

عقد فريق العمل ثمانية اجتماعات، وقام بما يلي: (أ) تجميع معلومات شاملة عن نظم GNSS وملحقاتها، بما في ذلك السياسات وأوصاف النظم وما يتصل بذلك من أنشطة اضطلع بها من خلال التعاون الدولي؛ (ب) اجراء استقصاء عالمي بشأن فرص التدريب على تلك النظم؛ (ج) تحديد تطبيقات النظم التي تخص كلا من المناطق. وبناء على الاستنتاجات الأولية والتوصيات الصادرة عن فريق العمل، يجري حالياً العمل على انشاء اللجنة المقترحة.

المرفق الثامن

فريق العمل المعني بالتنمية المستدامة

	<p>رقم فريق العمل: ١١</p> <p>الرئيس: أ. أ. أبيودون (نيجيريا)</p> <p>الأمانة: نيجيريا</p>
<p>١- العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرتغال، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، شيلي، الصين، العراق، الفلبين، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية؛</p> <p>(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،^(١) الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد، الرابطة الأوروبية للسنة الدولية للفضاء، الجمعية الوطنية لشؤون الفضاء، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.</p>	
<p>٢- بيان وجيز للمهمة:</p> <p>(أ) دراسة السمات التي تميز تكنولوجيا الفضاء كعنصر لا غنى عنه في أي جدول أعمال مفيد في مجال التنمية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيا الفضاء أن تعزز فهم الانسان وادارته للمنظومات الأساسية الداعمة للحياة - الهواء والأرض والماء - بما في ذلك تقييم وإدارة الزراعة والأمن الغذائي والأمان والتوعية البيئية والنقل والرعاية الصحية وتخفيف الكوارث؛</p> <p>(ب) تحديد الخطوات البالغة الأهمية التي ينبغي لكل بلد أن يتخذها من أجل اكتساب القدرة الفضائية اللازمة للتمكن من تحقيق أهدافه في ميدان التنمية المستدامة.</p>	
<p>٣- الاستنتاجات:</p> <p>(أ) يمثل جمع وتحليل المعلومات المستمدة من الفضاء، بما في ذلك استعمال المعلومات الجغرافية، نقطة انطلاق صوب التنمية المستدامة. والسبب الجذري لعجز كثير من المجتمعات عن القيام بجهود انمائية مستدامة يكمن في تدني نوعية عمليات جمع المعلومات وتنظيمها وادارتها؛</p> <p>(ب) أدت تكنولوجيا الفضاء إلى إبراز ترابط العالم فيما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة ابرازا أوضح. ويتجلى هذا في المبادئ المتصلة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي (مرفق قرار الجمعية العامة ٦٥/٤١)، والانفجار البركاني في جبل بيناتوبو عام ١٩٩١، وبدء نفاذ ميثاق التعاون على تحقيق الاستخدام المنسق للمرافق الفضائية في حال وقوع كوارث طبيعية أو تكنولوجية (المعروف أيضا بالميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛</p>	

(ج) ثمة تزايد في استثمارات ومشاركة الدول الأعضاء، وخصوصا البلدان النامية، في الأنشطة الفضائية، نتيجة لادراكها دور تكنولوجيا الفضاء كأداة مفيدة في التنمية المستدامة.

٤ - توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) ينبغي لكل بلد أن يعجّل بصوغ السياسة اللازمة، المتناسبة مع قدرتها، لوضع برامج تنمية مستدامة ذات صلة بالفضاء، وأن يقوم دوريا بتوعية متخذي القرارات فيه بفائدة علوم الفضاء واسهامها في التنمية البشرية، وذلك بتنظيم مؤتمرات وطنية واقليمية مناسبة. كما ينبغي لكل بلد أن يعجّل بتطوير كوادره المحلية من خلال المشاركة في مراكز التميز الاقليمية في ميدان علوم وتكنولوجيا الفضاء، وأن ينشئ شبكات تربط بين المؤسسات الوطنية والاقليمية من أجل تيسير فرص البحوث التعاونية وتعزيزها؛

(ب) توفيراً للتنسيق الفعال في ميدان الأنشطة البيئية، ينبغي للمؤسسات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أن توفر للدول الأعضاء قيادة فكرية تقوم على أساس علمي وتقني متين. وبغية توفير أساس موثوق لاتخاذ القرارات، ينبغي للاتفاقيات الموجودة بشأن التنمية المستدامة أن تقيم صلات أقوى بالمؤسسات القائمة على أساس علمي في كل أنحاء العالم، مثل الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد ولجنة أبحاث الفضاء (الكوسبار) والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية (الإياف)، كما ينبغي توسيع هيئاتها الاستشارية العلمية لتضم خبراء في ميادين علوم وتكنولوجيا الفضاء؛

(ج) على صعيد القيادة السياسية، ينبغي للبلدان الأفريقية وبلدان غربي آسيا أن تعجّل بتنظيم برامج على الصعيد الاقليمي تشابه أنشطة مؤتمر البلدان الأمريكية بشأن الفضاء والمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن استخدام التطبيقات الفضائية في التنمية المستدامة. وينبغي للجمعية العامة أن تجد سبيلا إلى اجراء تقييم منتظم لامتنال الدول الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عالميا.

٥ - أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

(أ) انشاء مراكز اقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء منتسبة إلى الأمم المتحدة؛

(ب) ما ينظمه حاليا مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ووكالة الفضاء الأوروبية (الإيسا) واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض (سيوس) والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية (الإياف)، بالتعاون مع الدول الأعضاء، من أنشطة تتعلق بالتنمية المستدامة؛

(ج) بدء نفاذ الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٦ - بيان معوقات التنفيذ:

(أ) عدم اعتبار الأنشطة الفضائية، خصوصا تلك التي تدعم برامج التنمية المستدامة، أولوية وطنية؛

(ب) عدم توفير الدعم السياسي الضروري على الصعيد الوطني، وعدم تقديم الالتزامات الوطنية المالية وغير المالية اللازمة لبرامج التنمية المستدامة التي تقوم على تكنولوجيات الفضاء.

٧- المنافع التي تتأثى من التنفيذ:

- (أ) توافر كوادر ماهرة يمكنها أن تسهم في توليد واستخدام المعارف العلمية والتقنية وفي اجراء التعديلات اللازمة في الترتيبات المؤسسية القائمة؛
- (ب) ارساء اتفاقات اقليمية ودولية تركز على مجالات التعاون في الأنشطة الفضائية التي يمكن أن تدعم جهود التنمية المستدامة، بما فيها اقامة الشبكات المناسبة؛
- (ج) توافر أفرقة استشارية معنية بالفضاء يمكنها أن تدعم تنفيذ مختلف الاتفاقيات الدولية القائمة ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛
- (د) ارساء اتفاقات بين كل بلد وهيئات التمويل، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تركز على توفير الدعم لجوانب جدول الأعمال التنموي للبلد التي تولي اهتماما خاصا للتنمية المستدامة.

٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:

- (أ) من خلال اعداد تقرير فريق العمل والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، أسهم أعضاء الفريق في الحملات العالمية الجارية للتوعية بدور علوم وتكنولوجيا الفضاء في التنمية المستدامة؛
- (ب) يتعاون فريق العمل مع منظمات دولية، مثل مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض ووكالة الفضاء الأوروبية، في أنشطتها المتعلقة بالتنمية المستدامة لمنفعة الدول الأعضاء؛
- (ج) يقوم فريق العمل بتوعية الدول الأعضاء بضرورة تضييق الهوة الرقمية داخل التجمعات الاقليمية وفيما بينها، وكذلك بدور وأهمية الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى.

(أ) سيجري الاتصال بما عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

فريق العمل المعني بالأجسام القريبة من الأرض

<p>رقم فريق العمل: ١٤</p> <p>الرئيس: ر. تريمين - سميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)</p> <p>الأمانة: المملكة المتحدة، بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة أبحاث الفضاء والاتحاد الفلكي الدولي ومؤسسة "سبيسغارد فاونديشن" (Spaceguard Foundation)</p>
<p>١- العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: الاتحاد الروسي، أستراليا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، باكستان، البرازيل، بولندا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، الصين، العراق، فنلندا، كازاخستان، لبنان، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛</p> <p>(ب) المؤسسات: وكالة الفضاء الأوروبية، لجنة أبحاث الفضاء، الاتحاد الفلكي الدولي، الجمعية الوطنية للفضاء، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مؤسسة "سبيسغارد فاونديشن"، اللجنة الأوروبية لعلوم الفضاء، المؤسسة الأوروبية للعلوم.</p>
<p>٢- بيان وجيز للمهمة:</p> <p>(أ) استعراض محتوى وهيكل وتنظيم الجهود الجارية في ميدان الأجسام القريبة من الأرض؛</p> <p>(ب) كشف ما يوجد في العمل الجاري من ثغرات يتطلب سدّها مزيداً من التنسيق أو يمكن لبلدان أو منظمات أخرى أن تسهم في سدها؛</p> <p>(ج) اقتراح خطوات لتحسين التنسيق الدولي بالتعاون مع الهيئات المتخصصة.</p>
<p>٣- الاستنتاجات:</p> <p>(أ) يُعتقد أن خطر الأجسام القريبة من الأرض يضاهاي الأخطار المعروفة بدرجة أكبر، وأن مخاطرها عالمية النطاق؛</p> <p>(ب) ثمة مجموعة من المجالات العلمية تتطلب دعماً وتنسيقاً من أجل تحسين عمليات تقييم المخاطر؛</p> <p>(ج) يوفر التعاون المخطط والمتكامل أنجع الردود من حيث التكلفة، سواء فيما يخص الجهود العلمية (البحث والدراسة والتخطيط من أجل تخفيف الأضرار) أو تدابير الطوارئ العامة أو التدابير الاحتياطية المدنية.</p>
<p>٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:</p> <p>(أ) تشجيع زيادة التعاون الدولي على معالجة المسائل المتعلقة بذلك الخطر وتحسين فهم طبيعته، واعداد مبادئ توجيهية أفضل للمنظمات المعنية بتدبر المخاطر بحلول عام ٢٠٠٥؛</p> <p>(ب) ينبغي للمجلس الدولي للعلوم أن ينظر، وأن يشجع المؤسسات الأعضاء فيه على النظر، في التوصيات الواردة في مختلف التقارير (انظر خطة العمل والوثائق المرجعية الأخرى، مثل تقرير فرقة العمل المعنية بالأخطار المحتملة للأجسام القريبة</p>

من الأرض، التي عملت بتكليف من حكومة المملكة المتحدة، ونتائج واستنتاجات حلقة العمل حول الأجسام القريبة من الأرض: المخاطر والسياسات والتدابير، التي نظمها المحفل العالمي للعلوم، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي عقدت في فراسكاتي، إيطاليا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، وأن يساعد على تخطيط ما يلزم القيام به من نشاط متعدد الجوانب (نشاط يعترزم المجلس الدولي للعلوم القيام به في عام ٢٠٠٤، وستقدم تفاصيله لاحقاً)؛

(ج) يلزم تنسيق الأنشطة ذات الصلة تنسيقاً أفضل على الصعيدين الوطني والدولي، باستخدام وتعزيز الآليات الموجودة، حيثما أمكن ذلك. ويمكن للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن تتولى تنسيق تلك الأنشطة، ربما بادراج بند يتعلق بهذا الموضوع في جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الثانية والأربعين والثالثة والأربعين، اللتين ستعقدان في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وسوف يقدم فريق العمل تقريراً بشأن هذا الموضوع دعماً للبند المعني وتنشيطاً للمناقشة. وسوف يناقش مشروع خطة العمل في الدورة الحادية والأربعين للجنة الفرعية، عام ٢٠٠٤.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

سوف تشمل الأنشطة التي استهلها المجلس الدولي للعلوم في مجال الأجسام القريبة من الأرض بحث المسائل المنبثقة من حلقة العمل التي نظمها المحفل العالمي للعلوم، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي عقدت في فراسكاتي، إيطاليا. ويجري حالياً تنسيق دولي متزايد للبعثات الفضائية ذات الصلة بالأجسام القريبة من الأرض. ويقوم الفريق العامل التابع للمحفل العالمي للعلوم بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعداد تحليل لمخاطر الأجسام القريبة من الأرض على الصعيد القطري، كمتابعة لحلقة العمل.

٦- بيان معوقات التنفيذ:

(أ) ثمة تداخل وتنافس في أنشطة البحث والاكتشاف، ولا توجد في كثير من الحالات متابعة تلقائية لعمليات الرصد؛

(ب) إن إيجاد حل شامل يتطلب إشراك الحكومة والأوساط العلمية أيضاً. وينبغي للتخصصات العلمية المختلفة أن تعمل معاً بتعاون أكبر وأن تعالج أيضاً احتياجات موظفي الطوارئ المدنيين.

٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:

(أ) سيؤدي ازدياد التنسيق والتعاون إلى تحسين قدرات البحث وزيادة الكفاءة في استخدام المقارِب والموارد المتصلة بها المستخدمة في أنشطة الاكتشاف والمتابعة؛

(ب) سوف يعطى للاحتياجات الحكومية والأهداف البحثية إطار مرجعي مشترك، وستكون مرتبطة بالاحتياجات الطويلة الأمد. وسوف يرسى فهم مشترك، وبالتالي تواصل، بين التخطيط الحكومي لحالات الطوارئ والبحوث الأكاديمية ذات الصلة. ويفترض أن يؤدي هذا إلى فهم للحاجة إلى تيسير الوصول إلى البيانات على نحو ملائم وفي الوقت المناسب، مع ما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بالموارد.

٨- التقدّم الذي أحرزّه فريق العمل:

أحرز تقدّم في تطوير فهم فريق العمل وّلجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية للمسائل المتعلقة بالأجسام القريبة من الأرض، من خلال العروض التي قدّمها أعضاء فريق العمل أثناء دورتي اللّجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الأخيرتين.

المرفق العاشر

فريق العمل المعني ببناء القدرات

	<p>رقم فريق العمل: ١٧</p> <p>الرئيس: ت. كوراساكي (اليابان)</p> <p>الأمانة: اليابان</p>
<p>١- العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: أذربيجان، الأرجنتين، اكوادور، ايران (جمهورية - الاسلامية)، باكستان، البرازيل، البرتغال، بوليفيا، بيرو، الجمهورية العربية السورية، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، كندا، كولومبيا، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان؛</p> <p>(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وكالة الفضاء الأوروبية، اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض، لجنة أبحاث الفضاء، الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية، الاتحاد الفلكي الدولي، الجمعية الوطنية للفضاء، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيلا.</p>	
<p>٢- بيان وجيز للمهمة:</p> <p>تعزيز أنشطة بناء القدرات من خلال (أ) تقاسم المعلومات عن التسهيلات الموجودة، مثل برامج الزمالات التدريبية؛ (ب) تحديد كيفية تعزيز الفرص التعليمية والتدريبية في البلدان النامية؛ (ج) تنظيم وتطوير آليات لتبادل المعلومات المتعلقة ببناء القدرات، بما في ذلك طرائق التدريس المقررة ومواد التدريب والخبرة الفنية.</p>	
<p>٣- الاستنتاجات:</p> <p>(أ) من أجل تعزيز بناء القدرات اجمالاً، يلزم تضييق الهوة القائمة بين البلدان المرتادة للفضاء والبلدان النامية. وينبغي أن ينصب الاهتمام على تعزيز فرص التعليم والتدريب في البلدان النامية من خلال تيسير سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بـ، مثل المعلومات عن الممارسات الفضلى لدى البلدان المرتادة للفضاء. وينبغي في هذا الصدد تشجيع الاستغلال الأنجع لفرص التدريب المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة، كالفروض التي توفرها المراكز الاقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء المنتسبة إلى الأمم المتحدة، كما ينبغي انشاء شبكة أقاليمية لتبادل المعلومات؛</p> <p>(ب) ينبغي تعزيز فرص الدراسة والتدريب على جميع المستويات، من الأطفال إلى الزملاء والمدرسين والخبراء في ما بعد مرحلة الدكتوراه. ولهذا الغرض، ينبغي تعميم وتقاسم المعلومات التعليمية والتدريبية المتعلقة بجميع المراحل، مع مراعاة تركيز البلدان النامية على بناء القدرات في المرحلة الجامعية نظراً لما يكتسبه البناء الفعّال للقدرات، خصوصاً في مجال التطبيقات الفضائية، من أهمية لدى تلك البلدان؛</p> <p>(ج) من أجل بناء حقيقي للقدرات، يلزم البحث عن حلول طويلة الأمد للتحديات الحالية. والأهم من ذلك، ينبغي للأوساط المعنية بالفضاء والحكومات أن تبدي التزاماً أشد بدعم أنشطة التعليم والتدريب ذات الصلة بالفضاء على الصعيدين المحلي والاقليمي.</p>	

<p>٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:</p> <p>(أ) تشجيع تقاسم المواد والمعلومات الخاصة بالتعليم؛</p> <p>(ب) تنسيق الأنشطة الدولية المتعلقة ببناء القدرات؛</p> <p>(ج) زيادة المساعدة المقدمة إلى أنشطة المراكز الإقليمية؛</p> <p>(د) تعزيز فرص التبادل المتواصل للأفكار المتعلقة ببناء القدرات؛</p> <p>(هـ) تيسير زيادة الموارد المرصودة في الميزانية والزمالات التدريبية؛</p> <p>(و) اعداد الكتيبات التعليمية وتوزيعها.</p>
<p>٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:</p> <p>(أ) يجري الاضطلاع بأنواع مختلفة من أنشطة بناء القدرات، مثل برنامج التعلم والرصد العالميين لمنفعة البيئة (GLOBE) وبرنامج Eduspace التابع لوكالة الفضاء الأوروبية، ومشروع اليونسكو المتعلق بتدريس علوم الفضاء، وأنشطة المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، والفريق العامل المخصص لشؤون التعليم والتدريب في مجال رصد الأرض، التابع للجنة المعنية بسواتل رصد الأرض، وبرنامج معهد التكنولوجيا الآسيوي المتعلق بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء وبحوثها؛</p> <p>(ب) نظّم فريق العمل ملتقى بشأن بناء القدرات، عقد في هيوستون، تكساس، الولايات المتحدة، يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وحضره ٥٢ مشاركاً من ١٧ بلداً ومؤسسة. ويمكن الاطلاع على نتائج الملتقى في موقع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، على الويب (http://www.oosa.unvienna.org/unisp-3/followup/action_team_17/houston2002/index.html)</p> <p>كما يمكن الحصول على معلومات عن أنشطة فريق العمل من موقع فريق العمل على الويب (http://www.bonnooffice2002.org/UN).</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p> <p>(أ) ثمة هوة واسعة في مجال بناء القدرات بين البلدان المرتادة للفضاء والبلدان النامية؛</p> <p>(ب) تمثل مشكلة اللغة أحد المعوقات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، خصوصاً في تدريس علوم الفضاء للتلاميذ الصغار السن، لأن معظم المعلومات متاح باللغة الانكليزية فقط. ويتوقع من البلدان أن تترجم مختلف المواد إلى لغاتها الوطنية باستخدام قاموس الفضاء المتعدد اللغات الصادر عن الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية؛</p> <p>(ج) ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات أن تسهم في الجهود التي يبذلها مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالتعاون مع اليونسكو لتعزيز التنسيق الدولي للأنشطة المتعلقة ببناء القدرات.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأني من التنفيذ:</p> <p>تيسير أنشطة بناء القدرات، خصوصاً في البلدان النامية، وتعزيز بناء القدرات على كل المستويات وفي كل المناطق، مما يسهم في تعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.</p>

٨- التقدّم الذي أحرزه فريق العمل:

سبق لفريق العمل أن عقد تسعة اجتماعات تنسيقية. واستناداً إلى المساهمات المقدمة رداً على الاستبيان الذي عممه فريق العمل وسائر المساهمات التي قدمتها البلدان والمنظمات الأعضاء وغيرها من البلدان المتعاونة المهمة، قام فريق العمل بأعداد وتقديم تقريره الختامي الذي يقترح خطط عمل محددة ينبغي تنفيذها، في الوقت الحاضر، من خلال التنسيق الدولي لجهود بناء القدرات.

المرفق الحادي عشر

فريق العمل المعني بزيادة الوعي

الرئيسان: ل. سبيري (الولايات المتحدة الأمريكية)، ي. فيمر (النمسا)	رقم فريق العمل: ١٨
<p>١ - العضوية:</p> <p>(أ) البلدان: أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بوليفيا، بيرو، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، العراق، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، النمسا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية؛</p> <p>(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،^(١) وكالة الفضاء الأوروبية، لجنة أبحاث الفضاء، رابطة القانون الدولي، الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد، جامعة الفضاء الدولية، الرابطة الأوروبية للسنة الدولية للفضاء، الجمعية الوطنية للفضاء، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، الرابطة الدولية لأسبوع الفضاء، وكالة الفضاء النمساوية، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.</p>	
<p>٢ - بيان وجيز للمهمة:</p> <p>(أ) تقييم الجهود الجارية لزيادة وعي متخذي القرارات وعامة الناس بفائدة الأنشطة الفضائية وبالذور الذي يمكن أن تؤديه؛</p> <p>(ب) اعداد قائمة بأمثلة توضيحية للأنشطة الوَصولة الناجحة؛</p> <p>(ج) استبانة الأنشطة الوَصولة الممكنة والفئات المستهدفة المحتملة، خصوصا فيما يتعلق بأعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة؛</p> <p>(د) تقديم توصيات بشأن الأنشطة الوَصولة المقبلة والفئات المستهدفة المحتملة.</p>	
<p>٣ - الاستنتاجات:</p> <p>(أ) يجري تنفيذ التوصية ١٨ الصادرة عن اليونسيس الثالث المعنونة ("زيادة وعي متخذي القرارات وعامة الناس بأهمية الأنشطة الفضائية")، على مختلف الأصعدة (الدولي-الحكومي والحكومي وغير الحكومي)، مع تنفيذ جزء منها ضمن إطار أنشطة مصممة خصيصا لهذا الغرض؛</p> <p>(ب) نظرا لتعدّد وضع قائمة كاملة بالأنشطة ذات الصلة على نطاق العالم، يركز فريق العمل على دراسة واختيار أمثلة توضيحية؛</p> <p>(ج) لا تزال هناك اختلافات كبيرة فيما توليه الجهات الفاعلة المختلفة من اهتمام بزيادة الوعي.</p>	

<p>٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:</p> <p>(أ) أن تجري لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ضمن سياق عملها المتعلق باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اليونسيس الثالث، تقييما بهذا الشأن في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤؛</p>
<p>(ب) أن تقدم اللجنة والجمعية العامة في عام ٢٠٠٤ ملاحظات وتوصيات بشأن حالة تنفيذ التوصية وأنواع التدابير التي يمكن لجميع الجهات الفاعلة المعنية أن تتخذها مستقبلا؛</p> <p>(ج) تقديم اقتراحات عملية بشأن أنشطة مقبلة تظطلع بها اللجنة ومكتب شؤون الفضاء الخارجي ضمن اطار الأمم المتحدة.</p>
<p>٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:</p> <p>(انظر "الاستنتاجات" في الباب ٣ (أ) أعلاه).</p>
<p>٦- بيان معوقات التنفيذ:</p> <p>إن شساعة الموضوع تجعل اجراء تقييم شامل للمعوقات أمرا بالغ الصعوبة.</p>
<p>٧- المنافع التي تتأتى من التنفيذ:</p> <p>من شأن ازدياد الوعي أن يفضي إلى فهم أفضل للكيفية التي يمكن بها للأنشطة الفضائية، على وجه الخصوص، أن تسهم، بصورة ناجحة التكلفة، في التنمية المستدامة وحماية البيئة وأمن الانسان.</p>
<p>٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:</p> <p>تسير عملية جمع المعلومات من الحكومات والهيئات غير الحكومية عبر الانترنت، من خلال استبيانات مصممة خصيصا لهذا الغرض، على نحو مرض؛ وثمة تقرير أولي كان يعتمزم اعداده لكي يعرض على اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، عام ٢٠٠٣.</p>

(أ) سيجري الاتصال بما عن طريق مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المرفق الثاني عشر

فريق العمل المعني بمصادر التمويل المبتكرة

رقم فريق العمل: ٣٢	الرئيس: م. لافيتور (فرنسا)
١- العضوية:	
(أ) البلدان: أستراليا، ألمانيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، باكستان، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جنوب افريقيا، فرنسا، الفلبين، كازاخستان، كولومبيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا؛	
(ب) المؤسسات: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكالة الفضاء الأوروبية، الجمعية الوطنية للفضاء، المجلس الاستشاري لجيل الفضاء، مرصد مانيلا، الجمعية الفلكية الفلبينية.	
٢- بيان وجيز للمهمة:	
منذ سنوات طويلة، يواجه استخدام التطبيقات الفضائية، لا سيما من جانب البلدان النامية، مشاكل شتى، منها نقص الكوادر المؤهلة والمعدات، وخصوصا عدم توافر الموارد المالية لتنفيذ العملية. وقد تبين أثناء السنوات العشرين الأخيرة اتساع نطاق استخدام تكنولوجيا الفضاء، لا سيما في رصد الأرض. غير أن هذه التكنولوجيات الواعدة لم تدعم التنمية بالقدر الذي كان يفترض فيها أن تفعله.	
وفي هذا الصدد، تقرر في اليونيسيس الثالث اجراء دراسة لاعتماد تدابير تستهدف إيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة على الصعيد الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، دعما لتنفيذ توصيات اليونيسيس الثالث في البلدان النامية. وقد اعتمدت خطة عمل فريق العمل لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ من جانب اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها التاسعة والثلاثين، عام ٢٠٠٢.	
٣- الاستنتاجات:	
حدد فريق العمل ثلاثة عناصر لازمة رئيسية لأي مشروع انمائي ينطوي على استخدام تطبيقات فضائية، هي:	
(أ) التمويل: كثيرا ما يكون نقص التمويل عقبة كبرى أمام ادراج تكنولوجيا الفضاء في البرامج أو المشاريع الانمائية العملية. وترتبط هذه العقبة عادة بما يلي: '١' قلة الوعي بالامكانيات والاحتياجات الخاصة بتأمين موارد مالية كافية لدعم البرامج ذات الأولوية؛ '٢' صعوبة اقناع متخذي القرارات والمستعملين المحتملين بما لتقنيات التطبيقات الفضائية من مزايا من حيث مردود التكلفة. ويجب على متخذي القرارات المسؤولين عن هذه البرامج أو المشاريع أن يتكفلوا بتقديم معلومات وافية إلى المصارف الانمائية أو وكالات المعونة؛	
(ب) الالتزام السياسي: الدعم الحكومي ضروري جدا للبرامج أو المشاريع ذات النطاق الوطني وللمشاريع التي يلتمس لها تمويل دولي. وينبغي للمؤسسات التي تشارك في مشروع رائد أو ايصاحي باستخدام تطبيقات فضائية أن تقدم التزاما أكيدا، نقديا أو عينيا، بتنفيذ المشروع، لأن هذا يضمن مصداقية على اقتراح المشروع. كما ينبغي للمؤسسات التي حددت كجهاست مستعملة في ذلك الاقتراح أن تبدي التزامها الواضح باستخدام التطبيق الفضائي المعني عندما تثبت نجاعته من حيث التكلفة؛	

(ج) التعليم والتدريب: ثمة حاجة ماسة إلى تزويد البلدان النامية بمزيد من فرص التعليم والتدريب في جميع مجالات علوم وتكنولوجيا الفضاء. فوجود الكوادر المدربة أمر ضروري إذا كان يراد ادماج تكنولوجيات الفضاء في البرامج العملية.

٤- توصيات بشأن تدابير أخرى:

(أ) اجراء دراسة متأنية، في تواصل وثيق مع صناعة الفضاء، للكيفية التي يمكن بها لتلك الصناعة أن تسهم في الصندوق الاستثماري الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وينبغي لفريق العمل أن يجري تلك الدراسة لتقديم اقتراحات إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الحادية والأربعين، عام ٢٠٠٤؛

(ب) ينبغي للأمم المتحدة أن تطلب إلى الدول الأعضاء، على وجه السرعة، أن تسهم في الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وسيكون ذلك بمثابة تطبيق دقيق للأحكام المقابلة في قرار اليونسيسيس الثالث الذي ينص على أنه ينبغي دعوة جميع الدول إلى تقديم دعم مالي أو عيني، في رسالة سنوية يوجهها الأمين العام تحدد فيها، ضمن جملة أمور، اقتراحات بمشاريع ذات أولوية لتعزيز ودعم أنشطة التعاون التقني، خصوصا تلك المتعلقة بتنمية الموارد البشرية؛^(١)

(ج) بغية حشد تأييد صناعة الفضاء لمسألة الشراكة، ينبغي للجنة الفرعية العلمية والتقنية أن تعد "ورقة بيضاء" تقدم إلى صناعة الفضاء. وينبغي أن تتضمن تلك الورقة عرضا لتوصيات اليونسيسيس الثالث الرئيسية ولاحتياجات السنوات القادمة؛

(د) دراسة كيفية تعزيز مساهمات الهيئات غير الحكومية، بما فيها صناعة الفضاء والأفراد، في انشاء نظام متكامل لتدبير عواقب الكوارث الطبيعية؛

(هـ) ان خبراء المصارف الائتمانية أو وكالات المعونة ليسوا دائما على معرفة بما تنطوي عليه تقنيات التطبيقات الفضائية من امكانيات. وقد يكون من المفيد أن يدرج في برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية تنظيم حلقات عمل قصيرة لهؤلاء الخبراء من أجل عرض ما تتيحه التطبيقات الفضائية من امكانيات لدعم التنمية، باستخدام نتائج المشاريع الاستراتيجية أو التقنيات التي استخدمت فعلا في برامج التطبيقات.

٥- أعمال التنفيذ التي بدأت بالفعل:

لم يتخذ أي اجراء محدد بهذا الشأن.

٦- بيان معوقات التنفيذ:

(أ) صعوبة اقناع المصارف الائتمانية ووكالات المعونة بدعم برامج التنمية التي تستخدم التطبيقات الفضائية؛

(ب) إن وجود أشخاص مدربين أمر ضروري، ولكنهم يحتاجون إلى آفاق واعدة. وهذا يتطلب التزاما سياسيا طويل الأمد.

٧- المنافع التي تتأني من التنفيذ:

توافر مزيد من مصادر التمويل لتنفيذ توصيات اليونسيسيس الثالث.

٨- التقدم الذي أحرزه فريق العمل:

يُفترض أن يفضي التقرير الذي أعده فريق العمل (A/AC.105/L.246) إلى ازدياد الوعي بالصعاب التي تواجهها البلدان النامية في استخدام التطبيقات الفضائية. كما يفترض به أن يساعد متخذي القرارات، بمن فيهم أولئك الذين يتخذون القرارات في المصارف الائتمانية ووكالات المعونة، على استخدام التطبيقات الفضائية في تنفيذ المشاريع الائتمانية. وبما أن مشكلة التمويل تدخل في صميم عدد كبير من توصيات اليونسيس الثالث، فمن المؤكد أن الاقتراحات الواردة في التقرير ستفيد في تعزيز تنفيذ تلك التوصيات.

(أ) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فيينا، ١٩-٣٠ تموز/ يولييه ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.J.3)، الفصل الأول، القرار ١، الباب "أولاً"، الفقرة ١ (و).